الدكتور سعيد بوليشكوف
دكتور في القانون الخاص

الدكتور محمد الدلي
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم
القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول وجدة

الدليل العملي لقانون المسطرة الجنائية

وفق آخر التعديلات المدخلة بالقانون رقم 23-03

COPY

دراسة شاملة للمسطرة الإجرائية الجنائية: طرق رفع الدعوى العمومية وممارستها وحالات سقوطها وكذا إجراءات البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي. يواكب الكتاب أحدث المستجدات التشريعية (القانون 23-03) والبحث المالي الموازي ووسائل الإثبات الحديثة مع تحليل دقيق للضمانات الإجرائية، سلطات قضاء التحقيق، وحجية المحاضر في ميزان الاجتهاد القضائي.

دار الآفاق المغربية

الفهرس

توطئة 5
القسم التمهيدي 7

الباب الأول
مركزية البحث التمهيدي في الدعوى العمومية

الفصل الأول: الدعوى العمومية 21
المبحث الأول: إقامة وممارسة الدعوى العمومية 22
المطلب الأول: إقامة الدعوى العمومية 22
المطلب الثاني: مظاهر التمييز بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية في الدعوى العمومية في الدعوى المدنية 25
المبحث الثاني: أطراف الدعوى العمومية 28
المطلب الأول: الأطراف المباشرين في الدعوى العمومية 30
الفقرة الأولى: الضحية أو المشتكي 30
أولا: المشتكي أو الضحية الشخص الذاتي 30
1 - سلطة الضحية في إقامة الدعوى العمومية 31
1-1 المشتكي أو ضحية جرائم الحق العام 31
1-2 المشتكي أو ضحية جرائم المال العام 32
2 - دور المشتكي في إنهاء الدعوى العمومية 33
2-1 الصلح في قانون المسطرة الجنائية الجديد 33
2-2 إنهاء الضحية للدعوى في الشريعة الإسلامية 38
ثانيا: المشتكي أو الضحية الشخص الاعتباري 40
الفقرة الثانية: المشتكى به، أو المخالف للقانون، أو المشتبه فيه 41
أولا: المشتكى به الشخص الذاتي أو الاعتباري 41
ثانيا: المشتكى به أو المخالف للقانون، الموظف العمومي 43
1 - الامتياز القضائي 43

1-1 شرعية قواعد الامتياز القضائي 43
1-2 الامتياز تمييز قانوني بسبب السلطة 44
2 - الاشتراط إذن ولي الأمر لإقامة بعض الدعاوى العمومية 47
المطلب الثاني: النيابة العامة 49
الفقرة الأولى: النيابة العامة بين التنظيم القضائي والرئاسي 49
أولا: النيابة العامة في المغرب والدول العربية 49
ثانيا: مأسسة عمل رئيس النيابة العامة ووضع ضوابط للسياسة الجنائية 52
1 - أدوار النيابة العامة في مجال السياسة الجنائية 52
2 - أدوار النيابة العامة في تطبيق العقوبات البديلة 54
2-1 اختصاص تقرير العقوبات البديلة 54
أ - تضمين العقوبة البديلة صراحة في منطوق الحكم 54
ب - ضوابط ومعايير الحكم بعقوبة بديلة 55
2-2 محورية دور النيابة العامة في العقوبات البديلة 56
أ - قبل التنفيذ 56
ب - إشراف النيابة العامة على التتبع والمراقبة 57
الفقرة الثانية: النيابة العامة في النظام القضائي الأمريكي 58
المطلب الثالث: الشهود 60
المطلب الرابع: الوكيل القضائي للمملكة 61
المطلب الخامس: المؤسسات العامة الفاعلة في جرائم المال العام 62
الفقرة الأولى: المجلس الأعلى للحسابات 62
الفقرة الثانية: المفتشية العامة للإدارة الترابية 62
الفقرة الثالثة: المفتشية العامة للمالية 63
الفقرة الرابعة: الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 64
المبحث الثالث: موانع وطرق إقامة وممارسة الدعوى العمومية 65
المطلب الأول: طرق ممارسة الدعوى العمومية 66
- التعرض على الأمر القضائي بالأداء 67
- مسطرة التعرض على السند القابل للتنفيذ 68
- الاستدعاء المباشر 69

DAR AL AFAK
COPY

- توجيه النيابة العامة لملتمس إجراء التحقيق 69
- تقديم المتهم في حالة تلبس 70

المطلب الثاني: موانع إقامة الدعوى العمومية 71

المبحث الرابع: سقوط الدعوى العمومية 72

أولا: موت المشتكى به 72

ثانيا: نسخ المقتضيات القانونية واكتساب الحكم الصيغة النهائية 73

ثالثا: التقادم 73

رابعا: العفو 74

خامسا: الصلح 75

سادسا: التنازل عن الشكاية 76

الفصل الثاني: البحث التمهيدي 79

المبحث الأول: خصوصيات البحث التمهيدي 80

المطلب الأول: البحث التمهيدي التلبسي 80

الفقرة الأولى: الحالات القانونية للتلبس 81

الفقرة الثانية: سلطات ضابط الشرطة القضائية في البحث التمهيدي التلبسي 83

المطلب الثاني: البحث التمهيدي العادي 85

المطلب الثالث: الآجال في البحث التمهيدي 88

الفقرة الأولى: الآجال والمدد المرتبطة بتحريات البحث التمهيدي 88

أولا: المدد والآجال المرتبطة بسلطات ضابط الشرطة القضائية 88

ثانيا: المدد والآجال المرتبطة بصلاحيات السلطة القضائية المشرفة على البحث التمهيدي 91

الفقرة الثانية: الآجال والمدد للطعن في الأوامر والإجراءات الصادرة بمناسبة البحث التمهيدي 93

أولا: آجال الطعن في المس بالحقوق المادية 94

ثانيا: آجال الطعن والبت في أوامر المس بالحرية الفردية 95

المبحث الثاني: الأجهزة المكلفة بالبحث التمهيدي 96

المطلب الأول: ضباط الشرطة القضائية الساموت 96

DAR AL AFAK COPY

المطلب الثاني: ضباط الشرطة القضائية 98
الفقرة الأولى: ضباط الشرطة القضائية ذوو الولاية العامة 98
أولا: ضباط الشرطة القضائية المنتمون للأمن الوطني 99
ثانيا: ضباط الشرطة القضائية المنتمون للدرك الملكي 99
ثالثا: ضباط الشرطة القضائية المنتمون للإدارة الترابية 100
الفقرة الثانية: ضباط الشرطة القضائية المكلفون بالأحداث 101
الفقرة الثالثة: أعوان الشرطة القضائية 102
الفقرة الرابعة: المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية 102
أولا: الوالي والعامل 103
ثانيا: الموظفون والأعوان الآخرون 104
المبحث الثالث: صلاحيات واختصاصات الشرطة القضائية ضباط الشرطة القضائية العادية 105
المطلب الأول: تلقي الشكايات والوشايات وجمع المعلومات 106
الفقرة الأولى: تلقي الشكاية 106
أولا: الشكاية المباشرة 106
ثانيا: تعليمات النيابة العامة 107
ثالثا: الإنابة القضائية 107
الفقرة الثانية: الوشاية 109
الفقرة الثالثة: جمع المعلومات 110
المطلب الثاني: أنواع تحريات ضباط الشرطة القضائية 110
الفقرة الأولى: التحريات العادية 111
أولا: التحريات ذات الصيغة القضائية 111
ثانيا: التحريات الإدارية 113
الفقرة الثانية: تقنيات البحث الخاصة 114
أولا: التنصت والتقاط الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية وتحديد المواقع 114
1 - التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الإلكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة 114

DAR AL AFAK
COPY

2 - تقنية التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية وتحديد المواقع 116
2-1 ماهية التقنية 116
2-2 شروط اللجوء إلى التقنية 117
ثانيا: الاختراق 118
1 - ماهية الاختراق 118
2 - شروط الاختراق 119
3 - عمليات الاختراق 120
4 - آثار الاختراق 121
4-1 آثار الاختراق المباشرة 121
4-2 آثار الاختراق على الغير 122
5 - الاختراق الدولي بالمغرب 123
ثالثا: التسليم المراقب 123
رابعا: إعادة تمثيل الجريمة 125
المطلب الثالث: الصلاحيات الماسة بالحرية والحياة الخاصة واستعمال العنف 126
الفقرة الأولى: السلطات الماسة بالحياة الخاصة 126
أولا: تفتيش المنازل والمحلات 127
1 - توسيع نطاق حماية المنزل في مواجهة التفتيش 127
2 - توسيع ضمانات التفتيش 128
3 - استثناءات تقييد التفتيش 130
ثانيا: تفتيش الأشخاص والسيارات 131
1 - تفتيش الأشخاص 132
2 - تفتيش السيارات 134
ثالثا: التفتيش الرقمي 136
1 - نطاق التفتيش الرقمي 136
2 - الغرض من التفتيش الرقمي 136
3 - مسطرة التفتيش الرقمي 137

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: السلطات الماسة بالحرية الفردية 138
أولا: الإيقاف من أجل التحقيق في الهوية 138
1 - التنظيم القانوني لهذا التدبير 138
2 - أسباب اللجوء إلى هذا التدبير وإشكالاته العملية 139
ثانيا: الوضع تحت الحراسة النظرية 143
1 - الضمانات الموضوعية للحراسة النظرية 143
1-1 أسباب الوضع تحت الحراسة النظرية 144
1-2 ضمانات الوضع تحت الحراسة النظرية 145
1-3 مدد الوضع تحت الحراسة النظرية 148
2 - الضمانات القضائية للحراسة النظرية 151
الفقرة الثالثة: استعمال العنف المشروع في عمل الشرطة القضائية 152
أولا: تحديد الحالات القانونية لاستعمال العنف 153
1 - حالات استعمال العنف العادي المشروع 154
1-1 أمر القانون والسلطة الشرعية 154
1-2 الدفاع الشرعي 155
2 - استعمال العنف غير المشروع 156
ثانيا: استعمال السلاح الوظيفي الناري 157
الفقرة الرابعة: تحرير المحاضر 161
أولا: مفهوم المحضر وإشكالاته 161
1 - مفهوم المحضر وشكلياته 161
1-1 مفهوم المحضر 162
1-2 شكليات المحضر وإشكالاتها 163
1-2-1 الشروط الشكلية وإشكالاتها 163
أ - الشكليات الواجب تضمينها بالمحضر 164
ب - جزاء خرق شكليات المحضر 167
• جزاء مخالفة الإجراء وشكل القيام به 167
• جزاء خرق شكليات المحضر 168
1-2-2 الشروط الموضوعية وآثارها القانونية 169

DAR AL AFAK
COPY

أ - الشكليات الموضوعية للمحضر 169
ب - مواطن الدفوع ببطلان المحاضر 173
• مواطن الدفوع الشكلية في الدعوى وإجراءاتها 173
• التوقيع على المحضر وإشكالاته 174
- توقيع المصرح 175
- التوقيع بدفتر التصريحات 177
ثانيا: حجية المحضر وإشكالاته 179
1 - أنواع المحاضر 180
• النوع الأول 180
• النوع الثاني 181
• النوع الثالث 182
2 - حجية المحاضر وإشكالاتها الفقهية والقضائية 183
2-1 مفهوم حجية المحاضر 183
2-2 إشكالات حجية المحاضر 185
2-2-1 الاجتهاد الفقهي وحجية المحاضر 185
2-2-2 حجية المحاضر في الاجتهاد القضائي 188
أ - محاكم الموضوع وحجية المحاضر 188
ب - توجه محكمة النقض من حجية المحاضر 190
• اتجاه السلطة المطلقة لمحكمة الموضوع في تقرير القوة الثبوتية للمحاضر ... 190
• اتجاه تقييد سلطة قضاء الموضوع في تقدير حجية المحاضر 193
المبحث الرابع: صلاحيات وسلطات ضباط الشرطة القضائية السامون 195
المطلب الأول: سلطات وصلاحيات النيابة العامة 196
الفقرة الأولى: احتفاظ النيابة العامة بسلطة الوظيفة الزجرية 196
أولا: تسيير البحث التمهيدي والإشراف عليه 197
1 - حالات الحصول على إذن النيابة العامة 197
2 - حالات الإشعار فقط 199
ثانيا: رقابة عمل الشرطة القضائية وتحرياتها 200
1 - رقابة عمل الشرطة القضائية 200

DAR AL AFAK
COPY

1-1 الدور الرقابي على السجلات والزنازن 201
أ - مراقبة سجلات الحراسة النظرية 201
ب - مراقبة مخافر وزنازن الشرطة القضائية 203
1-2 مراقبة كناش التصريحات الممسوك لدى الدرك الملكي 205
2 - رقابة تحريات الشرطة القضائية 207
2-1 الرقابة على الوجود المادي للجريمة أو التكييف القانوني 207
أ - مفهوم التكييف القانوني للجريمة 207
ب - رقابة التكييف القانوني للجريمة 208
• طبيعة رقابة النيابة العامة على التكييف القانوني للوقائع 209
• الضرورة القضائية لتكييف الوقائع 210
3 - رقابة إخلالات ضباط الشرطة القضائية 213
3-1 رقابة إخلالات الشرطة القضائية المغربية 213
3-2 رقابة إخلالات الشرطة بالمملكة العربية السعودية 218
الفقرة الثانية: سلطات النيابة العامة القضائية المتفردة 224
أولا: الصلاحيات الماسة بالحرية الفردية 225
1 - سحب جواز السفر وإغلاق الحدود 225
2 - الأمر بالإيداع في السجن 227
2-1 الأمر بالاعتقال الصادر عن الوكيل العام للملك 227
أ - أسبابه 227
ب - شروطه 227
ت - الطعن في الأمر بالاعتقال 227
ث - مسطرة الطعن 228
2-2 الأمر بالاعتقال الصادر عن وكيل الملك 229
أ - أسبابه 229
ب - شروطه 230
ت - الطعن في أمر الاعتقال 230
ث - مسطرة الطعن 230
3 - الوضع تحت المراقبة القضائية 231

DAR AL AFAK
COPY

4 - الوضع تحت المراقبة الإلكترونية 232
5 - إصدار أوامر دولية بالبحث وإلقاء القبض 233
ثانيا: السلطة التقديرية لقضاة النيابة العامة 234
1 - سلطة ملاءمة المتابعة 235
2 - قرار الحفظ 237
• الظروف الموضوعية 237
• الظروف الذاتية 238
3 - الإحالة على التحقيق 238
المطلب الثاني: الأدوار المستجدة للنيابة العامة في قانون المسطرة الجنائية الجديد 240
الفقرة الأولى: الأمر باستعمال الوسائل التقنية الحديثة للبحث عن وسائل الإثبات 240
أولا: الأمر بالتنصت وباقي اشكالا اتصالات التكنولوجيا الحديثة 240
1 - نطاق لجوء النيابة العامة إلى التقنية من حيث الجرائم 241
2 - شروط التقاط المكالمات وشكليات الأمر 242
3 - مسطرة التنصت 243
3-1 الجهات المكلفة بتنفيذ الأمر 243
3-2 تحرير محاضر عن عمليات الالتقاط والنسخ والتفريغ 244
ثانيا: الأمر بالتقاط وتثبيت وبث الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية، وتحديد المواقع 244
1 - ماهية التقنية 245
2 - شروط اللجوء إلى هذه التقنية 246
الفقرة الثانية: الإذن باستعمال الوسائل البشرية للبحث عن وسائل الإثبات 247
أولا: الإذن بالاختراق 247
1 - دواعي الاختراق المهنية 248
2 - مخاطر الاختراق المهنية 249
ثانيا: الإذن بالتسليم المراقب 249

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني: سلطات قاضي التحقيق كضابط سام للشرطة القضائية 250
الفقرة الأولى: الصلاحيات المشتركة بين ضباط الشرطة القضائية السامون 250
الفقرة الثانية: الاختصاصات الأصيلة الخاصة بقاضي التحقيق 252

الباب الثاني
استثنائية التحقيق الإعدادي ومحورية الإثبات في العمل القضائي

الفصل الأول: الإطار القانوني للتحقيق الإعدادي 259
المبحث الأول: مفهوم التحقيق الإعدادي وخصائصه 262
المطلب الأول: مفهوم التحقيق في قانون المسطرة الجنائية 263
الفقرة الأولى: التمييز بين التحقيق الإعدادي والمفاهيم الأخرى المشابهة 263
الفقرة الثانية: مبادئ وخصائص التحقيق الإعدادي 265
أولا: مبدأ الفصل بين التحقيق والنيابة العامة 266
ثانيا: السرية 267
ثالثا: الحضورية 268
رابعا: الطابع الكتابي 269
خامسا: حقوق الدفاع 270
المطلب الثاني: سلبيات التحقيق الإعدادي العملية والإجرائية 272
الفقرة الأولى: التحقيق الإعدادي تكريس للاعتقال الاحتياطي 272
الفقرة الثانية: ثنائية تعيين قضاة التحقيق 273
أولا: التعيين الإداري لقضاة التحقيق 274
1 - مسطرة تعيين قضاة التحقيق 274
2 - الأشخاص المكلفون بالتحقيق أو ببعض مهامه 275
2-1 الغرفة الجنحية 275
2-2 قضاة الحكم 275
2-3 الأشخاص المكلفون ببعض مهام التحقيق 277
ثانيا: التعيين القضائي للنيابة العامة 277
المبحث الثاني: مجالات التحقيق الإعدادي وآلياته القانونية 279
المطلب الأول: نطاق التحقيق الإعدادي 279
الفقرة الأولى: التحقيق الإجباري 279

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: التحقيق الاختياري 282
المطلب الثاني: الآليات القانونية للمطالبة بالتحقيق 283
الفقرة الأولى: الإحالة على التحقيق أو ملتمس إجراء التحقيق 284
الفقرة الثانية: شكاية المطالب بالحق المدني 286
أولا: الشروط المتطلبة في شكاية المطالب بالحق المدني 286
1 - الشروط المتطلبة في موضوع الشكاية 286
1-1 الشروط الشكلية الواجب توافرها في شكاية الطرف المدني 286
1-2 الشروط الواجب تحققها في شكاية الطرف المدني لفتح التحقيق 287
2 - الشروط الشخصية الواجبة في الطرف المدني 288
ثانيا: مراحل وموانع شكاية المطالب بالحق المدني 289
1 - مراحل شكاية الطرف المدني 289
2 - موانع إقامة شكاية المطالب بالحق المدني 290
• الاختصاص النوعي 290
• الاختصاص الشخصي 291
المبحث الثالث: إجراءات التحقيق 291
المطلب الأول: إجراءات التحقيق المتعلقة بالبحث عن الإثبات 292
الفقرة الأولى: قرار إجراء التحقيق 292
الفقرة الثانية: الأوامر الاستثنائية عن التحقيق 293
الفقرة الثالثة: السلطات والصلاحيات المتعلقة بالبحث عن وسائل الإثبات 294
أولا: استنطاق المتهم أو المحقق معه 294
1 - الاستنطاق الابتدائي 294
1-1 ضبط وتأكيد هوية المحقق معه 295
1-2 مؤازرة المتهم من طرف محام 296
1-3 الإشعار بالتهمة والأفعال المنسوبة إليه في ملتمس النيابة العامة 299
أ - إشعار المتهم بالأفعال المنسوبة إليه 297
ب - إشعار المتهم بالتكييف القانوني الموجه إليه 298
1-4 إشعار المتهم بالحق في التزام الصمت 299
1-5 إخضاع المتهم للفحص الطبي 300

DAR AL AFAK
COPY

2 - الاستنطاق التفصيلي 301
2-1 ضوابط الاستنطاق التفصيلي 301
2-2 البحث الاجتماعي حول المتهم 302
ثانيا: الاستماع إلى الشهود 303
1 - مسطرة استدعاء الشهود 304
1-1 اختلاف مسطرة استدعاء الشهود 304
1-2 إجبار الشهود على الحضور 305
2 - مسطرة تلقي أقوال الشهود 306
2-1 الشكليات الخاصة بالشهادة 306
2-2 الإجراءات المسطرية لتلقي الشهادة 307
أ - التحقق من هوية الشاهد 307
ب - أداء اليمين 308
ت - لاستعانة بمترجم 308
ث - تحرير محضر عن تلقي الشهادة 309
ج - المسطرة الخاصة لتلقي بعض الشهادات 310
2-3 تعويضات الشاهد عن التنقل 311
ثالثا: إجراء المواجهات والمقابلات 312
رابعا: الانتقال والمعاينة والحجز وعقل الأموال أو المصادرة 313
1 - إجراء الانتقال وغاياته 313
2 - المعاينة 314
3 - الحجز وعقل الأموال أو المصادرة 314
خامسا: التفتيش 316
1 - شروط التفتيش وضماناته 316
2 - استثناءات أوقات التفتيش القانونية 317
سادسا: التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الالكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة 319

1 - اختلاف تنصت المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية عن التسجيل الصوتي العادي 319
2 - التقاط المكالمات والاتصالات الإلكترونية أو بواسطة التقنيات الحديثة 321
2-1 تنصت المادة 108 استثناء عن سرية المراسلات 321
2-2 التنظيم القانوني والإجرائي لتنصت المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية 323
2-2-1 توسيع نطاق اللجوء إلى تنصت المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية 324
أ - من حيث الأشخاص 324
ب - من حيث الجرائم 326
2-2-2 إجراءات التنصت 328
أ - شروط وشكليات الأمر بتنصت المادة 108 من قانون المسطرة الجنائية 328
•شروط التقاط المكالمات 329
•شكليات الأمر 329
ب - الجهات المكلفة بتنفيذ الإجراء 330
•تحرير محاضر عن عمليات الالتقاط 331
•نسخ وترجمة محتويات الاتصال الملتقط 332
•إبادة التسجيل 332
3 - التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية وتحديد المواقع 333
3-1 ماهية تقنية التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية وتحديد المواقع 333
3-2 شروط اللجوء إلى هذه التقنية 334
سابعا: الأمر بإجراء الخبرة أو رفضها 335
1 - ماهية الخبرة 335
2 - شروط الأمر بإجراء الخبرة 336
3 - انتهاء الخبرة والطعن فيها 337
ثامنا: إجراء البحث المالي الموازي 337

DAR AL AFAK
COPY

تاسعا: الإنابة القضائية 338
1 - شروط صحة الإنابة القضائية 338
2 - أنواع الإنابات القضائية 339
3 - نطاق الإنابة القضائية 341
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة في حق المتهم لضمان سلاسة التحقيق 341
الفقرة الأولى: أوامر قاضي التحقيق المرتبطة بالحد من حرية المتهم 342
أولا: الشروط الشكلية العامة لأوامر قاضي التحقيق 342
ثانيا: الشروط الخاصة لأوامر قاضي التحقيق 343
1 - الأمر بالحضور 343
2 - الأمر بالإحضار 343
• حالة المتهم المعتقل 344
• حالة المتهم الحر الطليق 344
3 - الأمر بإلقاء القبض 345
4 - الأمر بالإيداع في السجن 346
5 - الاعتقال الاحتياطي 347
5-1 الإشكالات السابقة للاعتقال الاحتياطي 348
5-2 إلزامية تعليل اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي 350
أ - الأسباب المبررة لاتخاذ الاعتقال الاحتياطي 350
ب - شروط الوضع رهن الاعتقال الاحتياطي 351
5-3 بدائل الاعتقال الاحتياطي المباشرة وغير المباشرة 352
أ - البدائل المباشرة 353
• الوضع تحت المراقبة القضائية 353
• الإفراج المؤقت 354
ب - البدائل غير المباشرة 356
• آلية التجنيح الممنوحة للنيابة العامة 356
• إكراهات مدد الاعتقال الاحتياطي 357
• مدد الاعتقال الاحتياطي 357
• تأثير مدد الاعتقال الاحتياطي على إنهائه 358

DAR AL AFAK
COPY

5-4 الرقابة على الاعتقال الاحتياطي 359
• الرقابة القضائية والإدارية على الاعتقال الاحتياطي 359
ج - تفقد قاضي التحقيق للمعتقلين 361
الفقرة الثانية: أوامر قاضي التحقيق المقيدة لبعض حقوق وحرية المتهم 362
أولا: إجراءات وضع المتهم تحت المراقبة القضائية 362
ثانيا: شروط إخضاع المتهم لإجراء الوضع تحت المراقبة القضائية 368
1 - الشروط العامة للوضع تحت المراقبة القضائية 368
2 - الشروط الخاصة بالوضع تحت المراقبة القضائية 369
المبحث الرابع: إجراءات التصرف في التحقيق الإعدادي 370
المطلب الأول: انتهاء التحقيق وإعادته لظهور أدلة جديدة 370
الفقرة الأولى: مسطرة التصرف في انتهاء التحقيق الإعدادي 371
أولا: الأمر بالاطلاع الموجه للنيابة العامة 371
1 - إشعار النيابة العامة بانتهاء التحقيق 371
2 - إشعار الأطراف بانتهاء التحقيق 372
3 - الشروط العامة لأمر انتهاء التحقيق 373
ثانيا: أوامر قاضي التحقيق المترتبة عن انتهاء التحقيق 373
1 - الأمر بعدم الاختصاص 373
2 - الأمر بعدم المتابعة 375
3 - الأمر بالمتابعة 376
3-1 بالنسبة لقاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية 376
3-2 بالنسبة لقاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف 377
الفقرة الثانية: إعادة التحقيق لظهور أدلة جديدة 378
المطلب الثاني: الرقابة على مشروعية إجراءات التحقيق 379
الفقرة الأولى: الرقابة القضائية على إجراءات التحقيق 379
أولا: رقابة النيابة العامة على إجراءات التحقيق الإعدادي 379
1 - الرقابة اليومية الروتينية للنيابة العامة على التحقيق 380
2 - رقابة النيابة العامة المتجلية في الطعون 381
2-1 طعن النيابة العامة ببطلان إجراءات التحقيق 381

DAR AL AFAK
COPY

2-2 استئناف النيابة العامة 383
ثانيا: رقابة الغرفة الجنحية ورئيسها على التحقيق الإعدادي 384
1 - رقابة الغرفة الجنحية على التحقيق 384
2 - رقابة رئيس الغرفة الجنحية على إجراءات التحقيق 386
الفقرة الثانية: رقابة طرفي علاقة التحقيق على الإجراءات 387
أولا: طعون أطراف التحقيق بالبطلان 387
1 - طعن المتهم ببطلان إجراءات التحقيق 388
2 - طعن الطرف المدني ببطلان إجراءات التحقيق 389
ثانيا: استئناف أطراف التحقيق لبعض الإجراءات 390
1 - استئناف الطرف المدني 390
2 - استئناف المتهم 391
المطلب الثالث: البطلان والآجال في التحقيق الإعدادي 393
الفقرة الأولى: مؤسسة البطلان في التحقيق الإعدادي 393
أولا: أنواع البطلان في التحقيق الإعدادي 394
1 - التمييز بين البطلان والانعدام 394
2 - أنواع البطلان وأسبابه 396
2-1 أنواع البطلان 396
أ - البطلان القانوني 396
ب - البطلان القضائي 397
2-2 أسباب البطلان 399
ثانيا: آثار الدفع بالبطلان 400
1 - الجهات المخول لها إثارة البطلان 400
2 - نتائج بطلان إجراءات التحقيق 402
الفقرة الثانية: الآجال في مسطرة التحقيق الإعدادي 403
أولا: الآجال المنظمة للإجراءات ضمانا لسرعة التحقيق 404
1 - آجال القيام ببعض الإجراءات 404
1-1 الآجال المرتبطة بتقديم الملتمسات 404
1-2 آجال قيام قاضي التحقيق بالإجراءات 405

DAR AL AFAK
COPY

2 - الآجال المرتبطة بالبت في الطلبات والطعون 407
2-1 آجال بت قاضي التحقيق في الطلبات والملتمسات 407
2-2 آجال بت الغرفة الجنحية في الطعون المقدمة إليها 408
3 - الآجال المرتبطة بالرقابة القضائية 410
ثانيا: الآجال المؤثرة في سلامة إجراءات التحقيق 411
1 - حالات عدم القبول 411
2 - حالات البطلان والمسؤولية الجنائية 413
2-1 الآجال المرتبة للبطلان في التحقيق الإعدادي 413
2-2 حالات إثارة المسؤولية الجنائية 415
الفصل الثاني: وسائل إثبات الجرائم في القانون الجنائي 417
المبحث الأول: المبادئ العامة للإثبات الجنائي 418
المطلب الأول: حرية الإثبات في المادة الجنائية 419
الفقرة الأولى: تعريف الإثبات الجنائي 419
الفقرة الثانية: خاصية حرية الإثبات في المادة الجنائية واستثناءاته 421
أولا: مبدأ حرية الإثبات واستثناءاته 421
1 - إمكانية اللجوء إلى كل الوسائل في الإثبات الجنائي 421
2 - استثناءات مبدأ حرية الإثبات 422
ثانيا: الإثبات الجنائي بين الحرية والتقييد 423
المطلب الثاني: قرينة البراءة وآثارها على الإثبات الجنائي 426
الفقرة الأولى: عدم التزام المتهم بإثبات براءته 426
الفقرة الثانية: التزام الصمت 428
المبحث الثاني: أنواع وسائل الإثبات في المادة الجنائية 429
المطلب الأول: تنوع وسائل الإثبات 429
الفقرة الأولى: الوسائل التقليدية في الإثبات الجنائي وقيمتها الإقناعية 429
أولا: الأدلة التقليدية المقدمة أمام القاضي الجنائي 430
1 - ماديات الجريمة أو المحررات والأدلة الكتابية 430
2 - الاعتراف وقوته الإقناعية 430
3 - الشهادة وأهميتها وأنواعها 431

DAR AL AFAK
COPY

3-1 أنواع الشهادات 432
3-2 القوة الإقناعية للشهادة 433
3-3 حماية الشهود 435
4 - الخبرة وقوتها الإقناعية 436
5 - المحاضر وأنواعها كقوة إثباتية 437
6 - الشهادة الطبية ودورها الإثباتي 438
7 - دور الطب الشرعي في الاستدلال 440
ثانيا: القرائن أو أدلة الإثبات القضائية أو الموضوعية 442
1 - القرائن القانونية 442
1-1 القرائن القانونية القاطعة 443
1-2 القرائن القانونية البسيطة 443
2 - حجية القرائن القضائية 444
2-2 القرائن القضائية في الأحكام الفقهية الشرعية 444
2-2 القرائن القضائية في الاجتهاد الفقهي الوضعي 445
الفقرة الثانية: وسائل الإثبات التقنية الحديثة 447
أولا: الأدلة التقنية العادية 447
1 - التقاط الأصوات والصور والتقاط المكالمات 448
2 - وسائل الاتصال التقنية التي تترك أثرا كتابيا 448
ثانيا: وسائل الإثبات التقنية الخاصة بمؤسسات الدولة 449
1 - التنصت وحجيته 450
2 - الدليل المحصل عليه بواسطة استعمال التكنولوجيا الحديثة 451
3 - أدلة الشرطة العلمية 452
المطلب الثاني: خصائص وسائل الإثبات الجنائية 455
الفقرة الأولى: خاصية الشرعية والمشروعية 455
أولا: الأدلة غير المشروعة نتيجة ارتكاب جريمة 455
ثانيا: الدليل المحصل عليه من إجراءات باطلة 458
الفقرة الثانية: خاصية خضوع وسائل الإثبات لسلطة القاضي التقديرية 461
المبحث الثالث: ترجيح القاضي الجنائي لوسائل الإثبات المتنوعة 463

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: الرقابة القضائية على وسائل الإثبات 463
الفقرة الأولى: مظاهر السلطة التقديرية في ترجيح الأدلة 464
أولا: سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة 464
ثانيا: سلطة القاضي الجنائي في تقدير مشروعية البحث عن الأدلة 466
الفقرة الثانية: الاقتناع الصميم بأدلة الإثبات الجنائية 469
المطلب الثاني: آثار الرقابة القضائية على الأدلة وترجيح بعضها 472
الفقرة الأولى: السلطة التقديرية في تعديل التهمة وتغيير الوصف القانوني للوقائع 473
الفقرة الثانية: السلطة التقديرية في تشديد العقاب 475
لائحة منابع الكتاب 479
الفهرسة 493

DAR AL AFAK
COPY

يتناول قانون المسطرة المدنية الإطار المنظم للعدالة المدنية في المغرب، وقد جاء القانون رقم 1.74.447 المنشور في سبتمبر 1974 كأحد إصلاح تشريعي منذ عام 1913، حيث عمل لعدول أكثر من 400 مادة بهدف ملاءمة التشريع اليومي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتلبية متطلبات السياسة العدلية في رئاسة النيابة العامة.

يتميز هذا التعديل بتبني فلسفة حقوقية متقدمة تعزز ضمانات المحاكمة العادلة، كالحق في الدفاع وتكريس المبادئ الدستورية، بالإضافة إلى تبسيط مساطر التقاضي وتقليص آجال البت في القضايا، وهو ما يستوجب على الباحث والممارس الإلمام بالتطبيق العملي لهذه النصوص، وهو ما يتيح تحقيق التوازن المطلوب بين ضمانات الأطراف وفعالية العدالة.

وتهدف هذه الدراسة النظرية والتطبيقية إلى تحليل الإطار القانوني والقضائي للدعوى المدنية، وبيان مراحلها الأساسية، بدءاً من تحريك الدعوى أمام المحكمة المختصة، مروراً بإجراءات التبليغ والتحقيق، وصولاً إلى صدور الحكم وطرق الطعن فيه، مع تسليط الضوء على أبرز التعديلات التي جاء بها القانون رقم 1.74.447، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية وربطها بالاجتهاد القضائي الصادر عن المحاكم المغربية.

ومن الناحية الإجرائية، فإن الدعوى المدنية تمر إلى المحاكمة العادلة بالمرور بمحطات أساسية:

- البحث التمهيدي: وهي المرحلة التي تسبق إطلاق النيابة العامة لمسطرة البحث والتحقيق.
- التحقيق الإعدادي: مرحلة قضائية سرية يواجه فيها التحقيق التحريري أدلة الإثبات أو النفي مع ضمان التوازن وحماية حقوق الدفاع.
- المحاكمة: المرحلة النهائية، وهي المرحلة التي تعرف بالتحقيق العلني الذي يتم فيه تقديم الأدلة شفهياً وحضورياً لتصدر المحكمة حكمها بناءً على مداولتها القانونية واقتناعها الوجداني المصمم.

وفي هذا السياق، يأتي هذا المؤلف ليشكل هذه المنظومة الإجرائية، فبعد أن خصص جزأه الأول لبحث التمهيدي، يركز جزؤه الثاني على دراسة التحقيق الإعدادي ووسائل الإثبات في المادة العدلية، وفق مقاربة تجمع بين التحليل النظري والبعد العملي لتكريس دولة الحق والقانون.

DAR AL AFAK
COPY

الثمن : 150 درهم